

## نقابة البلدية تطالب بمنح المهندسين حق الضبطية القضائية



كشف رئيس نقابة العاملين في بلدية الكويت المهندس محمد فهاد المطيري عن قيام النقابة برفع مطلب منح الضبطية القضائية لمهندسي البلدية إلى الإدارة مؤخرا ، مشيرا إلى أن المطلب نال تفهم وموافقة مسؤولي البلدية الذين خاطبوا بدروهم ديوان الخدمة المدنية لأخذ موافقته على

هذا المطلب إستنادا لكتاب الديوان بتاريخ 1990/1/28 والمتعلق بضوابط منح الضبطية القضائية للعاملين في الإدارات التابعة للشؤون الهندسية والصحية في البلدية ، وكذلك لنص المادة السادسة منه التي تنص على ( ان يتم الاتفاق بين البلدية والديوان لتحديد الوظائف التي يستحق شاغلوها تلك المكافأة وتحديد عدد شاغليها الذين لهم صفة ضبط المخالفات).

وقال المطيري في تصريح صحافي أن مهندسي البلدية يستحقون منح الضبطية القضائية كون طبيعة عملهم تتطلب ذلك والشروط المحددة تنطبق عليهم ، مطالباً ديوان الخدمة المدنية بمنح مهندسي بلدية الكويت الضبطية القضائية فالمهام الموكولة إليهم تستوجب ذلك ، فعلى سبيل المثال جميع الكشوفات التي تتم على المباني الاستثمارية والتجارية والصناعية تتطلب تقرير مهندس البلدية ، وكذلك الشكاوى بالسكن الخاص وعند وجود مخالفة لا يستطيع المهندس تحرير محضر بالمخالفة. لذلك يستعين بفني يحمل الضبطية القضائية تخصصه الكشف على السكن الخاص مما يعرقل ويؤخر سير العمل .

واستغرب المطيري من عدم مساواة مهندسي البلدية بمراقبي البناء والسلامة والنظافة وكذلك المشرفين والمفتشين الذين يحملون الضبطية القضائية ، وهذا حق أصيل لهم ، لكن من المجحف حرمان المهندسين من هذا الحق أيضا وهم من يقومون بالتفتيش وضبط المخالفات وكتابة التقارير الخاصة بذلك .

وأكد المطيري أن الضبطية القضائية للمهندسين حق وليس هبة ، موضحا ان تحقيق ذلك سيساعد في سرعة إنجاز المخالفات ، مما يردع المخالفين. وأيضا هو حماية للمهندس لتواجده بأحكام خاصة عند الكشف ، موضحا ثقته التامة في بلدية الكويت وكذلك في ديوان الخدمة لانصاف المهندسين ومنحهم هذا الحق الذي سينعكس بالإيجاب على تأدية العمل ويقلل بكل تأكيد من المشاكل والمخاطر التي يتعرض لها المهندسين في تأديتهم أعمالهم ، ويعد في الوقت نفسه من حجم المخالفات

## عباس عوض : مسلسل الاستفزاز مازال مستمرا في القطاع النفطي



وصف نائب رئيس نقابة نفط الكويت عباس عوض ما يتعرض له المقبولون بالدفعه الاخيرة من الموظفين الجدد بالقطاع النفطي بأنه استمرار لسياسة الاستفزاز المستمرة حاليا بالقطاع وهدفها الرئيسي الانتقاص من حقوق العمال وخاصة المعينين الجدد.

واشار عوض في تصريح صحافي ان اول المساس بحقوق العاملين كان تخفيض درجة الدبلوم والجامعي كما فعلوا بالسابق ب « نهاية الخدمة».

وقال ان الهدف من تلك الممارسات هي خلق بيئة عمل غير جاذبة للمواطنين الكويتيين بما يدفع الكثير منهم للجزوف عن العمل بالقطاع النفطي وبذلك تمتلئ الشواغر بالعمالة الوافدة الأقل مهارة وخبرة وكفاءة عن العناصر الوطنية.

وشدد عوض على ان سواعد ابناء الكويت ظلت علي مدى تاريخ القطاع النفطي الكويتي ومنذ نشأته تعمل علي تميته وتطويره والمحافظة عليه من اي عبث وتحمل ابناء الكويت في سبيل ذلك العمل في اصعب الظروف وخاصة بعد تحرير البلاد من الغزو الصدامي والذي ارتكب اشبح جرائمه بحرق ابار النفط الكويتية وقام ابناء الكويت عمال هذا القطاع بإطفاء الحرائق واستعادة العمل لتدفق شريان النفط الكويتي وتصديره لمختلف دول العالم. ووضح عوض ان الهدف الرئيسي من عمليات التضييق والانتقاص من مميزات العاملين في القطاع النفطي هو التخلص من العمالة الكويتية بهدف تسهيل عملية خصخصة القطاع علي المدى البعيد وبيعه للمتنفذين وهو ما لن نسمح به أبدا لان القطاع النفطي يمثل امننا الوطني ومصدر دخلنا الاول والوحيد في الكويت. مشددا على رفض كل المخالفات التي ترتكب بحق المعينين الجدد بالقطاع النفطي مؤكدا انها تتنافى مع مبدأ العدالة والمساواة التي نص عليها الدستور الكويتي مما يعتبر مخالفة واضحة بحق ابناء هذا الشعب الكريم.

وختم عوض تصريحاته بالتأكيد على ان مسؤولي القطاع النفطي لم يعوا درس الاضراب الحاشد الذي نفذه الالاف من ابناء القطاع النفطي بسبب تلك الممارسات السيئة ولذلك عادوا لاستفزاز العمال من جديد ولذلك نقول لهم بان نقابة نفط الكويت لن تقف مكتوفة الايدي امام هذا النهج الهادف الي اقصاء العمالة الوطنية الكويتية!